المدارس الفكرية لإدارة الصراع الأمريكي عن بعد

د. حسين حافظ العكيلي(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) رئيس قسم الدراسات الأوربية ـ مركز الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

أدت المدارس الفكرية المتعددة دوراً مهماً في أغناء الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وكانت منهلاً يتزود به صناع القرار ما شاءوا خاصة في إدارة الصراعات، وأبرز تلك المدارس وحسب التقسيم الكلاسيكي، هما المدرستان المثالية والواقعية بشقيهما التقليدي والمعاصر، فضلاً عن مدرسة فكرية أكثر حداثوية أُطلق عليها مدرسة صراع الحضارات، التي سادت في نهاية القرن الماضي.

إن الواقع الدولي الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، أدى إلى التحول عن المثالية إلى الواقعية، على أساس إن عنصر القوة أصبح المعيار الذي ينبغي الركون إليه كمقياس للتوازنات الدولية. إذ نشأت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على المثالية، ومحاولة لفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض. كما يقدم رائد هذه المدرسة هانز مورغنثاو تصنيفاً للأحلاف، على أساس العلاقات بين مصالح الدول الأعضاء في الحلف الواحد، ويفترض افتراضات حول العلاقة بين الأحلاف والمصالح القومية.

لقد اعتمد مشايعي كلا المدرستين المثالية والواقعية، على إمكانات الدول في تحديد نتائج الصراع، وأولوا القوة بإشكالها المتعددة أهمية كبرى، ومع ذلك فأنهما لا يهملان ضرورة تحقيق السلام العالمي حتى ولو باستعمال القوة واللجوء إليها ضماناً لمستقبل آمن، والإشكالية المعرفية التي تحكم

هذا الموضوع: (أين يكمن التأثير الفكري في رسم الاستراتيجيات الأميركية، انطلاقاً من فرضية إن القوة قادرة على تحقيق المصلحة، حتى وأن كان استخدامها عن بعد؟)

لهذا فقد أنصبت هذه الورقة على أي من تلكم المدارس قادرة على التأقلم مع متطلبات التحول المستمر في البيئة الدولية؟.

أولاً: ماهية المدرسة الواقعية

تعتمد المدرسة الواقعية في تصديها لتحليل العلاقات الدولية على عدد من المسلمات الفكرية، التي تستند إلى فكرة إن الصراع الدولي هو ديدن المجتمعات السياسية، وهي تفترض إن البيئة الدولية لا تختلف كثيراً عن البيئة الطبيعية، التي تعيش فيها الكائنات الأخرى، فالكل يحاول الصراع من أجل البقاء، بمعنى إن البيئة الدولية في الغالب يسودها العداء والفوضى، وإن الظروف التي ألجأت الكائنات الإنسانية إلى العقد الاجتماعي، سبيلاً لتلافي الفوضى ما زالت قائمة، وإنها تتمظهر بإشكال وصور متعددة، أبرزها الافتقار إلى سلطة فوقية قادرة على فرض النظام على كل الوحدات السياسية، التي يتشكل بموجبها النظام الدولي.

إن الصراع الدولي هو ديدن المجتمعات السياسية

ونتيجة لذلك لابد أن تسعى الدول لزيادة قوتها، سبيلاً إلى تحقيق أمنها، وذلك لن يتحقق إلا بتعزيز مواردها الكلية، التي تتطلب في الكثير من الأحيان الصراع والتصادم مع غيرها من الدول، ومن هنا أيضاً تنشأ جدلية الصراع بين الدول، ضماناً لاستمرار بقائها، لذلك يمكن عد المدرسة الواقعية هي مدرسة القوة بامتياز.

ووفقاً لهذه المرتكزات ينبغي اقتفاء أثر هذه المدرسة الفكرية، عبر كتابات المفكرين الأوائل الذين أسسوا لإرساء دعائمها، وصولاً إلى التحولات اللاحقة فيها وكيفية تطويرها، من قبل صناع الاستراتيجية في الولايات المتحدة لإدارة الصراع عن بعد.

تماهت ثلاث حضارات إنسانية عريقة في القدم سعياً لذلك، أولها الحضارة الإغريقية والصينية والإسلامية

ففي سعيها لإرساء دعائم تأطير نظري عام لفهم الواقع الدولي، تماهت ثلاث حضارات إنسانية عريقة في القدم سعياً لذلك، أولها الحضارة الإغريقية والصينية والإسلامية

إلا إن أكثر الإضافات وضوحاً، ما أوردته المدرسة الايطالية في عام 1513، حين كتب **نيقولا ميكافيلي** للفكر السياسي كتابه الشهير «**الأمير**»، الذي وضع فيه اللبنة الأولى للتمييز بين السياسة والأخلاق، ثم تأتي بعد ذلك إضافات المدرستين البريطانية والفرنسية، في إسهامات مفكري العقد الاجتماعي **هوبز وجون لوك وجان جاك روسو و مونتيسيكيو** في محاولة إرسائهم لدعائم التحول في المجتمع الإنساني، على قاعدة التصور بأن الفوضى هي التي قادت إلى التنظيم، وهم بذلك أسسوا لصقل التصور الفكري للواقعيين التقليديين.

وربما كانت إسهامات المدرسة الألمانية متمثلة بالمستشار الألماني بسمارك (1815 ـ 1898)، هي الأكثر بروزاً في مجال التركيز على توازن القوى كسبيل إلى تحقيق السلم الدولي[1].

(1) جيمس دورني، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1985، ص87.

إما الإسهامات الأميركية فقد جاءت متأخرة بسبب حداثة الدولة الأميركية، ويمكن إن يكون الاستراتيجيون الأوائل من أمثال **مونرو والفريد مارشال و سبيكمان**، الأبرز في مجال وضع قواعد للعلاقات الدولية، متمثلة لدى مونرو في العزلة، ولدى سبيكمان في السعي لزيادة القوة بالاعتماد على نظريات المجال الحيوي، التي حددت المناطق الإستراتيجية في العالم وضرورة السعي للسيطرة عليها.

ويشاطر **فردريك شومان** المفكران السابقان في رؤيته للنظام الدولي، على أنه يتكون من وحدات سياسية لا تقيم وزنا لسلطة أعلى منها، وهي تسعى على الدوام إلى الحفاظ على وجودها[2].

(2) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، 1984. ص 315 ـ 316.

وهكذا تتواصل الإسهامات الفكرية في إرساء دعائم مدرسة فكرية متميزة، في نظرتها إلى النظام الدولي وتفاعلاته الداخلية على قواعد واقعية شديدة الوضوح.

إن ابرز تطور أصاب المدرسة الواقعية، والذي أصبح في ما بعد بمثابة التأسيس للفكر الواقعي الكلاسيكي، هو الإضافة النوعية **لهانس مورغنثاو** في كتابه المعنون (السياسة بين الأمم) 1948، وفيه يتوافق كثيراً مع ما ذهب إليه ميكيافلي، بالقول إن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة ليس ممكناً في ممارسة

إن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة ليس ممكناً في ممارسة السياسة

السياسة، وأن طبقت تلك القيم فإنها محكومة بمعطيات تتعلق بسلوك الدول الأخرى، بإزاء الدولة المعنية[3].

(3) عبد الرحمن ساسي، الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية ـ دراسة مقارنة، الدراسة المنشورة على الرابط: www.aljazeera.net/ NR/exeres/ DF7D - 49123773 في 30 نوفمبر 2009.

كذلك فإنه يتفق مع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **ونستون تشرشل**، في مأثرته السياسية (ليست لدينا صداقات دائمة ـ بل لدينا مصالح دائمة ينبغي المحافظة عليها)، في القول إن متخذ القرار في مواجهته للبيئة الخارجية، يتصرف على الدوام وفقاً للمصلحة الوطنية، وليس وفقاً للأهواء الشخصية ولا وفقاً للأخلاقيات الدولية.

وإن دلالة المصلحة الوطنية عند السعي لتحقيقها، لا بد وأن ترتبط بالسعي لتحقيق قدر من القوة، لأن العالم يتشكل من دول يرتهن بقاؤها بالقوة على الدوام، ومن هنا تصبح القوة مطلباً للبقاء والاستمرار. لكن السؤال الذي يهم الاستراتيجية الأميركية، هو كيف تستخدم القوة عن بعد لإحداث تغير يخدم مصالحها؟

الذي يهم الاستراتيجية الأميركية، هو كيف تستخدم القوة عن بعد لإحداث تغير يخدم مصالحها؟

وهذا ما يحاول الإجابة عليه **صامؤيل هنتنغون** عبر أفكاره، التي جاءت فيما بعد لإرساء نظرية صراع الحضارات في معايير التقييم للدول في إدارة صراعاتها، إذ يعتقد أنه لا ينبغي تقويم الدول لا على أساس البعد الاجتماعي ولا الثقافي، بل وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية المتحققة، وفي تعاملها مع محيطها الخارجي ينبغي أن تلجأ الدولة إلى المحافظة على الوضع القائم، عندما تتأكد من إن إمكانياتها تكفل تجاوز الخطر الذي يهددها[4].

(4) المصدر السابق نفسه.

وينتهي مورغنثاو إلى حقيقة مقاربة لذلك، مفادها إن الطبيعة البشرية محكومة بالشر على الدوام، وما دامت هي في النهاية تمثل المحرك الأساس للعلاقات الدولية، فإنها ستبقى عصية على التحليل، والصعوبة هنا تكمن في إن الوصول إلى السلام، يرتبط بإمكانية تغيير أهداف الجماعة التي ستبقى على الدوام مختلفة ومتغيرة.

وطبقاً لتلك المعايير فقد جرى التحول من الواقعية التقليدية إلى الواقعية الجديدة، التي تأثر بها إلى حد بعيد مجموعة المحافظين الجدد، لاسيما الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

أولاً: التحول من الواقعية التقليدية إلى الواقعية الجديدة

ظلت النظرية التقليدية مثار انتقاد شديد من قبل الكثير من رواد المدارس الفكرية الأخرى، وخاصة في مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، حين تعرضت السياسة الأميركية في كثير من الجوانب، إلى تراجع خطير مع ما رافق ذلك من تحولات في الوضع الدولي، استدعت إعادة النظر في بعض المفاهيم الفكرية، ولذلك تطلب الأمر تكييف تلك النظرية، لكي تواكب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، فكان هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة إعادة تكييف المفاهيم الفضفاضة، التي أوردتها المدرسة التقليدية، التي لم تكن تمتلك رؤية واضحة، لكيفية رسم سياسة كونية قادرة على احتواء الإخطار.

الاتجاه الثاني: فهو يرى ضرورة التحول عن تلك المفاهيم إلى ما عداها، انسجاماً مع متطلبات التغيير في البيئة الدولية.

إن الفوضى هي معطى دولي، لكنها أخضعتها لسلطة دولية وليست محلية

وتوافقاً مع ذلك حافظت الواقعية أو أبقت على الطرح التقليدي، الذي يرى إن الفوضى هي معطى دولي، لكنها أخضعتها لسلطة دولية وليست محلية، استناداً إلى مرجعيتها الدولية، حيث تظل الدولة تدور في الفلك الدولي المسؤول عن تلك الفوضى.

كما تنطلق الواقعية الجديدة من افتراض آخر، هو إن الدولة هي الفاعل الأساس في النظام الدولي، الذي تتشكل بموجبه السياسة الدولية، وهي الوحيدة التي تمتلك شرعية وسائل القوة التي تجعلها قادرة على الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، أما سواها من التنظيمات الأخرى غير الدولية، فليست سوى شكلاً جديداً لتفاعل الدول بآليات جديدة[5].

فالواقعية الجديدة في افتراضها ذلك، أرادت التمييز في شرعية امتلاك القوة من قبل الدول فقط وليست المنظمات غير الدولية، في محاولة للتمييز بين الإرهاب عن من سواه. وكان استعمال البنيوية للمدرسة الواقعية، انطلاقاً من بعض المفاهيم الرياضية والفيزيائية، وفي لوغارتمية شديدة الوضوح، جرى فيها تشبيه الدول أو الوحدات السياسية بالذرات، التي تتشكل من حركة دورانية للبروتون والنيوترون، وهذه الحركة لا تمتلك فيها لا النواة ولا

(5) عادل زقاع، مقال: المدرسة الواقعية بين النظرية والتطبيق. المنشور على الرابط www. geocities. com/ adelzeggagh/ index. htm

النيوترون والبروتون أية إرادة، وعلى هذا الأساس فأن الدول في حركتها في النظام الفوضوي، محكومة بل ومرغمة على اتخاذ سلوك معين يحفظ لها أمنها ويتماشى مع الحركة الكونية، ولا يتقاطع معها، مادامت النواة محافظة على خصائص جاذبيتها، بمعنى أذا تغير كتلة النواة أو ضعفت يتغير مسار البروتون المتحكم فيه عن بعد[6].

الدول في حركتها في النظام الفوضوي، محكومة بل ومرغمة على اتخاذ سلوك معين يحفظ لها أمنها ويتماشى مع الحركة الكونية

(6) mahgoob: return idei of poosh, Policy forignali: September/October 2000 p. 34.

أول من حاول الإسهام في بناء هذا الصرح المفاهيمي هو **كينيث والتز**، الذي حاول تجاوز الطرح الفلسفي للاتجاه التقليدي وصياغة نظرية علمية عامة في العلاقات الدولية على شاكلة النظريات العلمية في العلوم الطبيعية. وفي معرض تفسير غايات القوة وأهدافها، تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية في إن الأخيرة ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولها أهمية كبيرة ومركزية وهي الخالقة للتوازن والمحافظة على السلام.

في حين إن الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية، وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء، وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الأصدقاء بناء القوة العسكرية)، ويفضل تبعاً لذلك، خلق توازن قوى نوعي، من خلال انضمام الدول إلى الطرف الأضعف، لأن الانضمام إلى الطرف القوي سيخل بالتوازن الدولي، ويحقق ميلاد هيمنة دولية وسيطرة عالمية، وهو ما تحقق في العقد الأخير من القرن المنصرم.

الانضمام إلى الطرف القوي سيخل بالتوازن الدولي، ويحقق ميلاد هيمنة دولية وسيطرة عالمية

ثانياً: تأثير المدرسة الواقعية في عملية صنع الاستراتيجية الأميركية

مع زوال الاتحاد السوفيتي السابق، خسر النظام القانوني الدولي بعضاً من مكانته، لاسيما بعد انتهاك الولايات المتحدة ذاتها لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة، وهو خير دليل على عدم إخفاء الولايات المتحدة رغبتها في زعزعة النظام العالمي، وتبني أفكار طارئة على المفاهيم الدولية كفكرة العولمة والتفرد الدولي، وما استتبعهما من أفكار حول الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية إلى غير ذلك، وهو ما شكل بالنسبة إلى كثيرين انعطافه أساسية في تاريخ العلاقات الدولية[7].

(7) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، الاردن عمان، ص40 ـ 48.

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية تحولاً واضحاً في سياساتها الخارجية، ليس بسبب تسلم الجمهوريين للسلطة فحسب، بل نتيجة لهيمنة المحافظين

الجدد، وتصاعد نفوذهم في صنع سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة حينذاك، وقد استحدث المحافظون الجدد شيئاً جديداً في نظام الحكم الأمريكي، فهم يشتركون جميعاً في ما أسماه «ستانلي هوفمان» بتأليه القوة أو ما يسمى فضيلة القوة، تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية، علاوة على رؤيتهم الانتقائية والتحريفية المشتركة حول الكيفية التي يجب بها استخدام القوة مهما كلف الثمن. وهو الاستخدام عن بعد، ولعل من الأهمية بمكان الوقوف عند المنطلقات الفلسفية والفكرية لليمين الأمريكي ومدى تأثير المدرسة الواقعية في التوجهات الأساسية، ورموز هذا التيار وأباءه المؤسسين يأتي في مقدمتهم **ليو شتراوس** وكذلك المفكر **هارفي مانسفيلد** وتلميذه **ايرفنغ كريستول**.

ما أسماه «ستانلي هوفمان» بتأليه القوة أو ما يسمى فضيلة القوة، تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية

ثانياً: تيار أو مدرسة صراع الحضارات

لم يكن مبدأ صراع الحضارات حديثاً كما يشاع في الأدبيات السياسية، أو مقترناً بمفكر غربي واحد دون سواه، بل هو قديم قدم الحضارات ذاتها، ويمكن الاستدلال عن ذلك بما ورد في الكتب المقدسة والتفسيرات اللاحقة لها، والتي كرست جزءً مهماً من نصوصها في الإشارة إلى الاغيار وكيفية التعامل معهم. ليس معنى ذلك التماهي مع فكرة الصراع، وإنما على سبيل التمييز في التقاطعات بين الثقافات والديانات الأخرى غير الإسلامية، كذلك فأن فكرة الصراع الاجتماعي، هي التي أسدت إلى علم الاجتماع وعلم السياسة قواعدهما المستنيرة في العقد الاجتماعي لدى هوبز ولوك ومونتسيكيو[8].

لكن الحديث في مبدأ الصراع الذي يتزعمه (هنتنغتون)، هو الانتقال بهذه الفكرة من التوظيف العلمي الوظيفي الهادف إلى التوظيف السياسي، الذي يراد به إدامة التهديد وقبول فكرة سرمدية الصراع بين المجتمعات والحضارات الإنسانية، فمثلاً يقول هنري كيسنجر «إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأميركية، هو تهديد واضح معروف وإيديولوجية معادية، وأن قضى انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفيتي، فأن المهمة الآن تتطلب إحياء التهديد، أو إعادة خلقه بالقوة ذاتها»[9].

يقول هنري كيسنجر «إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأميركية، هو تهديد واضح معروف وإيديولوجية معادية

(8) نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص40 ـ 41.

(9) Bernard lewis; the root of muslimrage; atlanticmonthly; 266 September 1990 p.60

سبق لبرنارد لويس الإشارة إلى الخطر الإسلامي قبل أن يطرحه هنتنغتون، إذ استنتج في مقال له (إن الغرب يواجه حالة وحركة تتخطى بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتابعها، رد فعل تاريخي لتنافس قديم، ضد تراثنا اليهودي المسيحي وحاضرنا العلماني، وانتشار كل منهما على مستوى العالم، . . .)[10]. إلا إن الفرق بين هنتنغتون وسواه من المفكرين الآخرين، هو أنه أعطى للصراع الإسلامي الغربي بعده الحضاري، الذي لا يتردد في القول بحتميته، تلك الحتمية تتماهى تماماً مع ما أتى به كارل ماركس في نظريته الصراعية، التي توقفت عند الحدود النظرية، ولم يتحقق جزء كبير من النتائج المبهرة لتلك النظرية .

(10) نقلا عن صمؤيل هنتنغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص344.

أولاً: محاور نظرية الصراع

إن المصدر الجوهري للصراعات في العالم، لن يكون بالدرجة الأساس صراعاً إيديولوجياً، كما كان حاصلاً بين الغرب والاتحاد السوفيتي، أو اقتصادياً كالصراع على مناطق الثروات الأساسية في العالم، بل هو ثقافي وتحديداً ديني حضاري[11].

(11) نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص36.

وكأنه ينزع بالقول للتخلص من الصراع، عن طريق التخلص من التنوع الديني قبل ذلك. وأن الصراعات الرئيسة ستحدث بين الدول والمجتمعات المنتمية لحضارات مختلفة، وستكون خطوط الصراع التي اسماها خطوط الصدع أو التشقق، هي خطوط معارك المستقبل. وما يثير القلق الآن في العالمين الإسلامي والعربي تحديداً هو صعود التيارات الدينية السياسية أو قبول صعودها في مقابل التراجع عن دعم النظم العلمانية، وكأنها محاولة لتهيئة الأجواء الصراعية لإعادة بناء معمارية عالمية جديدة بعد الانتهاء من أشكال العداء كافة.

فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك دائم

فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك دائم[12]، ثم يتطرق إلى القول إن ضعف الدولة القومية وانتفاء الدول الإيديولوجية كمصدر للهوية، يدفع بالدين إلى الصدارة كهوية ذاتية عابرة للحدود السياسية والإيديولوجية، وعاملة على توحيد الحضارة، فالخيار الإسلامي بدلاً من القومية شهادة بقيمة الإسلام كأيديولوجية سياسية عابرة للحدود الجغرافية[13].

(12) المصدر نفسه، ص338 ـ 339.

(13) المصدر نفسه ص403.

لذلك لا غرابة وطبقاً لبيانات وزارة الدفاع الأميركية، من مشاركة الولايات المتحدة في 17 عملية عسكرية في الشرق الأوسط، كانت كلها موجهة ضد المسلمين، ولم تحدث أي عملية من هذا النمط ضد إي شعب من حضارة أخرى[14].

(14) المصدر نفسه ص351.

لقد أثبتت التجربة القصيرة لتعامل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مع العالم الإسلامي، عن قلة تبصر تلك الدول وقصر نظرها. ففي العالم العربي وفي معظم الدول الإسلامية، تتشكل التصورات حول الولايات المتحدة، ليس من خلال نظريات فاقدة للصواب، كنظرية الصراع أو سواها، بل من ثلاثة عناوين واقعية رئيسة، الأول منها:

هو الدور الأمريكي الداعم لإسرائيل منذ نشأتها، وهو الذي أوقع السياسات الأميركية تحديداً في أخطاء فادحة يصعب تجاوزها في المدى المنظور[15]. ولا يوجد له تفسير إلا من زاوية الاستخفاف بالثوابت الأخلاقية والتاريخية للأمة الإسلامية، لا سيما وان (إسرائيل) لن تكف، عن البوح بأن كيانها يهودي ودولتها العبرية قائمة على العنصرية الدينية، المرتكزة على إنكار حقوق الآخرين ومقدساتهم الدينية، وهو تعبير واضح عن وقاحة المشروع الصهيوني.

(15) ادوارد ب و جيريجيان، مصدر سبق ذكره، ص301.

ثانياً: ركائز نظرية الصراع الحضاري

تعيد أطروحة هنتغنتون التأكيد على إن صدام الحضارات، هو التهديد الأكبر للسلام العالمي، ويقوم الضمان الأكيد للانتصار الغربي على هذا التهديد على ركيزتين .

الأولى: إن من الواجب الحفاظ على الحضارة الغربية، من خلال الآتي[16]:

(16) المصدر نفسه، ص504.

1. أن تحقق تكاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً اكبر، وتنسق بين سياساتها حتى تحول دون استغلال دول الحضارات الأخرى للاختلافات القائمة بينها.
2. تدمج دول أوربا الوسطى وأوربا الغربية في الاتحاد الأوربي والناتو، وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا.
3. تشجع تغريب أمريكا اللاتينية وانحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع.
4. كبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية .

5. أن تكون روسيا مركزاً للأرثوذوكسية وقوة إقليمية رئيسة ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية.

أما الركيزة الثانية: إن رفض قانون الحضارة الغربية يعني نهاية الولايات المتحدة التي نعرفها، ويعني كذلك بالفعل نهاية الحضارة الغربية، كذلك يحذر الولايات المتحدة، من إنها لو تخلت عن أثر الغرب، فأنه سيتم اختزاله إلى أوربا، وقليل من دول الاستيطان الأوربي الصغيرة في ما وراء البحار، وبدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءً صغيراً جداً ومنهاراً[17]. ومعنى ذلك إن الحضارة الغربية في خطر، لأنها ستدخل مع الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية في صراع، وستكون الغلبة في النهاية للإسلام وللكونفوشيوسية.

بدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءً صغيراً جداً ومنهاراً

(17) صمؤيل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص275.

ثالثاً: المدرسة الواقعية وتفسير صراع الحضارات

انطلق هنتنغتون من مفاهيم ومسائل لم تكن شائعة، من مثل مسألة التعددية والصراع، والعلاقة بين القوة والثقافة، وخطوط التقسيم الحضاري وحدود الإسلام الدموية وخطوط الصدع الحضارية، إلى غيرها من المفاهيم، وكأنها مسلمات علمية تنطلق من حقائق تاريخية، كي تتحول إلى تعميمات مستقبلية موضوعية.

فيتحدث عن استقطاب مجتمعي دولي مختلف، غير متأثر بالاختلاف الفلسفي الفكري، وإنما انتماءات روحية ووجدانية تستند إلى خلفيات دينية أحياناً واثنيه أحياناً أخرى.

فالمسلمين يلفهم إطار حضاري يتمظهر فيه الإسلام كقوة روحية جاذبة، بغض النظر عن الانتماءات التقليدية العرقية أو السياسية، والمسيحيون كذلك. الكونفوشيوسية مثلاً تمثل إطاراً فكرياً وحضارياً جامعاً في الصين واليابان. ويضع إطار مفاهيمي وميزان قوى جديد، جوهره يستند إلى القوة، ولكن ليست القوة التقليدية وإنما الحضارية، وأصبحت العلاقات فيه تأخذ منحيين تبعاً لطبيعة القربى والعداء. ففي الأول تتسم بالإيجابية والتعاون والقبول، وفي الثاني بالسلبية والاختلاف ومن ثم الرفض. وسمة الاختلاف فأطرافها يسودها الصراع، وتفصل بينها خطوط سميت بخطوط الصدع الحضاري، تنتهي بحدود دموية لبعض الحضارات ومنها الحدود (الدموية) للإسلام[18].

(18) حسين حافظ العكيلي، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، العدد 110، تشرين أول، 2011.

تسعى الولايات المتحدة لإضعاف الإسلام عبر صنع أزمات متكررة، يحركها وكلاء إقليميون، وتدار بقواعد غربية

ويسعى هنتنغتون لتهويل حجم ما يسمى في الغرب بالخطر الإسلامي، الذي تسعى الولايات المتحدة لإضعاف الإسلام عبر صنع أزمات متكررة، يحركها وكلاء إقليميون، وتدار بقواعد غربية من شأنها إضعاف وحدة الحضارة الإسلامية (المهددة)، وهذا الإضعاف يرتكز على قاعدتين:

الأولى: وجود دولة استقطاب مركزية متمثلة بالولايات المتحدة الأميركية المتفوقة عالمياً تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً.

الثانية: صلة القربى التي تتوحد بموجبها الثقافات المشتركة بين أمريكا وأوربا من دين وثقافة وقيم فكرية مشتركة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية واقتصاد السوق إلى غير ذلك من المنطلقات الثقافية الموحدة .

إما الإسلام فأنه يمثل قوة ثقافية كبيرة جداً ومتفوقة على الغرب فكرياً (إذا جاز لنا الارتكاز على القواعد الفكرية التي أرسى دعائمها القرآن الكريم)، لكنه لحد الآن يفتقر إلى دولة المركز أو الدولة القائدة، فضلاً عنإلى تخلفه الاقتصادي والتنموي الذي يجعله في المرحلة الراهنة غير قادر على تجميع قوى المواجهة، وهو بالتالي بحاجة إلى التحالف مع حضارات أخرى، لا تلتقي معه بالضرورة على قاعدة صلة القربى، بل على قاعدة العداء المشترك، وهذه القوى لديها من إمكانيات قوة تجعلها قادرة على الصراع مع الحضارة الغربية وهي بالتحديد الحضارة الصينية اليابانية التي تتوحد بالكونفوشيوسية، والهندية التي تتوحد بالهندوسية.

الخاتمة

على الرغم من التحفظ على العديد من الأفكار الواردة في المدارس الفكرية المؤثرة على عملية صنع الاستراتيجيات الأميركية، إلا إن الإدارات الأميركية المتعاقبة من دون استثناء، كانت جميعاً تسترشد بالمنطلقات الفكرية لتلك المدارس، مع مراعات الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين. وهو الذي يحيلنا إلى الاعتقاد بأن الهوة لا زالت كبيرة بين الدول المتقدمة عن سواها، وهي بهذا الاسترشاد تبغي تسديداً للأهداف وتصويبا للأخطاء. خاصة في إدارة صراع عالمي أضحت السمة الغالبة فيه، هو نشاط الوكلاء لتحقيق هدف صراع الحضارات.